

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشة
وعضوية القضاة السادة

محمد المحاميد ، محمود دهشان ، بسام العتوم ، مندوب الامن العام

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/٥٩٩

رقم القرار:

التمييز الأول :

المميز :

وكلية المحامية

المميز ضده :الحق العام.

التمييز الثاني :

المميز : مدير الامن العام بواسطة المستشار العدلي لقوة الامن العام .

المميز ضده :

قدم في هذه القضية تمييزان الأول بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٤ والثاني بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٦
وذلك للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الشرطة في القضية رقم ٢٠٠٠/٦١٣ تاريخ
٢٠٠٣/٤/٢٠ القاضي بتجريم المتهم الوكيل رقم

بتهمة القتل القصد بوصفها المعدل خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات واستناداً
لقرار التجريم الحكم على المجرم ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمسة عشر عاماً
محسوباً له مدة التوقيف عن التهمة المسندة إليه بوصفها المعدل عملاً بأحكام المادة ٣٢٦
عقوبات والطرده من الخدمة في جهاز الامن العام عملاً بأحكام المادة (٥٥) عقوبات
عسكري .

وتتلخص اسباب التمييز الأول بسبب واحد مفاده :

أخطأت محكمة الشرطة فيما توصلت إليه من أن المميز لم يتوافر له العذر القانوني المنصوص عليه بالمادة (٩٨) عقوبات رغم انه اقدم على القتل فور معرفته بالفعل المشين الذي ارتكبه المغدور تجاه زوجته وهو (تغزله بها وطلبه النوم معها ومسكها من يدها وصدرها) ، حيث تضمن الاعتداء غير المحق الذي ارتكبه المجني عليه اتجاه زوجة المميز على أقوال وافعال على درجة كبيرة من الخطورة ولدى ذهاب المميز للمغدور ومعاتبه له على تغزله بزوجه استمر المغدور في استهائته بالمميز ووصل به الأمر إلى حد أن يطلب من المميز أن يحضر زوجته لينام معها ، حيث أن ذلك لوحده يشكل اعتداءً من المجني عليه اتجاه الجاني .

لهذا السبب تطلب وكيلة المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً

وتتلخص اسباب التمييز الثاني بالسببين التاليين :

١- اخطأت محكمة الجنايات الكبرى في تطبيق القانون وتأويله عندما قامت بتعديل وصف التهمة من القتل العمد خلافاً لأحكام ٣٢٨ عقوبات إلى القتل القصد خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات حيث انه ثابت من أن المميز ضده قد فكر بالجريمة وهياً الاداة وهو المسدس ثم اقدم على التنفيذ الذي سبقه هدوء بال الجاني وراحة نفسيه واستقامة التفكير لديه وحسن ادراك نتائج فعله والرضا بذلك ، حيث قام المميز ضده بالحضور إلى المغدور لبقالته وكان يرتدي الزي العسكري وبعد ذلك ذهب إلى منزله واحضر مسدسه وقام باخفائه تحت اللباس المدني .

٢- أن حكم محكمة الشرطة جاء خالياً من الأسباب الموجبه له وعدم كفايتها وغموضها، حيث جاء حكمها مشوباً بالقصور بالتعليل فلم تبين من الناحية الواقعية والقانونية البيانات الجازمة التي على ضوءها قامت بتعديل وصف التهمة .

لهذه الأسباب يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد تمييز المميز موضوعاً وتأييد القرار المميز وقبول تمييز المستشار العدلي لقوة الامن العام موضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أنّ النيابة العامة لدى محكمة الشرطة كانت قد اسندت للمتهم الوكيل من مرتب إدارة الإقامة والحدود ، جناية القتل العمد خلافاً لأحكام المادة ٣٢٨ عقوبات على سند من أنه وبتاريخ ٢٠٠٠/٧/٧ وفي بلدة كفرنجة وبعد انتهاء صلاة الجمعة في ذلك اليوم حضر المتهم من مركز عمله إلى منزله ومر من أمام دكان المغدور وتحدث معه حول قيام الأخير بسبه وشتمه كما أخبرته بذلك ابنته ، البالغة من العمر خمس سنوات ومن ثم ذهب إلى منزله حيث أخبرته زوجته أنّ المغدور تحرش بها وامسك بشعرها وفستانها وشدها من صدرها مما اثار حفيظة المتهم وعلى اثر ذلك تناول مسدسه العسكري ووضعه داخل قميصه من الجهة اليسرى وتوجه إلى دكان المغدور وجرى بينهما نقاش حول ما ادعته زوجته من أنّ المغدور تحرش بها وبعد ذلك اخرج المتهم مسدسه العسكري وقام باطلاق ستة أعيرة نارية على المغدور اصابته في انحاء مختلفة من جسمه وجرى نقله إلى مستشفى الايمان في عجلون حيث أنه قد توفي وقام المتهم بتسليم نفسه للشرطة مع المسدس وجرت الملاحقة .

بعد أن احوالت النيابة الأوراق التحقيقية إلى محكمة الشرطة وتسجيلها تحت الرقم ٢٠٠٠/٦١٣ واستكمالها لاجراءات المحاكمة على النحو الوارد في محاضرها قررت بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٠ تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية القتل العمد خلافاً للمادة ٣٢٨ عقوبات إلى جناية القتل القصد خلافاً للمادة ٣٢٦ عقوبات وادانته بهذا الجرم ووضعه بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة والطرده من الخدمة في جهاز الامن العام . لم يقبل المتهم بالقرار الصادر عن المحكمة فطعن به تمييزاً وكذلك طعن بالقرار مدير الامن العام بواسطة المستشار العدلي لقوة الامن العام .

وبالنسبة لسبب التمييز الوارد في اللائحة التمييزية المقدمة من وكيلة المتهم نجد أنّ المادة ٩٨ من قانون العقوبات قد ورد فيها : يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة

الذي أقدم عليها بسورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة اتاه المجني عليه .

من هذا النص نجد أنّ المادة المذكورة تشترط لاستفادة فاعل الجريمة من العذر المخفف أنّ يكون قد أقدم على فعلته تحت تأثير سورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة اتاه المجني عليه . أما مجرد القول الذي يتذرّع به المتهم بأنه أفقده السيطرة على اعصابه وجعله في سورة غضب شديد ليس عملاً مادياً قام به المجني عليه تجاهه فإنه لا يستفيد من العذر المخفف المنصوص عليه في المادة المذكورة ونجد من الرجوع إلى البيانات المقدمة في الدعوى أنّ زوجة المتهم كانت تشكي له من تصرفات غير مؤدبة يقوم بها المجني عليه تجاهها وكان يقول لها لا تردي عليه ولا تروحي للدكان إلا إذا كانت خواته فيها هذا بالإضافة إلى أنه تحدث من المغدور قبل ذهابه إلى بيته وسماعه لشتيم المغدور له وعودته إلى الدكان التي يتواجد فيها المغدور وحديثه معه رغم سماعه من زوجته ما سمعه منها ينفي أنه كان في حالة غضب شديد أقدم على ما أقدم عليه تحت تأثيره إذ أنّ ما وجهه له المجني عليه من عبارات لا تعدو كونها عبارات جارحة لا تستدعي إطلاق الرصاص عليه (انظر قرار تمييز رقم ٨١/١٣٦ ص ٣٦١ سنة ١٩٨٢) .

وعليه فإن محكمتنا تجد أنّ ما توصلت إليه محكمة الشرطة في قرارها المميز جاء موافقاً لأحكام القانون من حيث النتيجة مما يستوجب رد ما جاء بهذا السبب . وبالنسبة لأسباب التمييز الواردة في اللائحة المقدمة من مدير الأمن العام بواسطة المستشار العدلي لقوة الأمن العام نجد أنّ محكمة الشرطة وبعد أنّ استعرضت البيانات المقدمة في الدعوى بصورة تتفق وأحكام المادة ٢٣٧ من أصول المحاكمات الجزائية قد توصلت إلى أنّ المتهم لم يكن مبيّناً النية لقتل المغدور ولا فكر ملياً في عزمه على ما أقدم عليه ولا رتب وسائله وتدبر عواقبه ثم أقدم على ارتكاب الجرم وهو هادئ البال فإن ما توصلت إليه محكمة الشرطة من أنّ القتل الذي أقدم عليه المتهم كان وليد ساعته إذ لم يكن هناك وقت طويل بين إخبار زوجته له بما حصل معه وبين إقدامه على القتل كافٍ للقول بأن المتهم قد أقدم على فعلته عن سبق إصرار وتصميم جاء موافقاً لأحكام القانون من حيث تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية القتل العمد خلافاً للمادة ٣٢٨ عقوبات إلى جنائية القتل القصد خلافاً للمادة ٣٢٦ عقوبات مما يجعل سببي التمييز غير واردين على القرار المميز ويتعين ردهما .

وعليه ولعدم ورود أسباب التمييز على القرار المميز نقرر رد التمييزين وتأيد القرار المميز واعادة الأوراق لمصدرها

قراراً صدر بتاريخ ٢١ جمادى الاولى سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٢٣/٧/٢١ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

مندوب الامن العام

رئيس الديوان

دقق/أع

lawpedia.jo